

خامس عيد أضحي خلف القضبان الصحفى مصطفى الخطيب يتجاوز 1700 يوم رهن الحبس الاحتياطي



الثلاثاء 18 يونيو 2024 05:00 م

تجاوز الصحفى مصطفى الخطيب، 1700 يوم رهن الحبس الاحتياطي، منذ القبض عليه في أكتوبر من 2019 وحبسه احتياطيا على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا.

وأكمل الخطيب أكتوبر المقبل 5 سنوات في الحبس الاحتياطي، وسط مطالب بإطلاق سراحه. وبعد عيد الأضحى 2024 هو خامس عيد أضحي يقضيه الخطيب خلف القضبان محروما من أسرته.

وقبل 1710 أيام، ألقت قوة أمنية القبض على الصحفى مصطفى الخطيب، مراسل وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية، وبالتحديد مساء يوم 12 أكتوبر 2019، وظل محتفيا إلى أن ظهر بعد يومين أمام نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه في القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وعن تفاصيل القبض عليه، قالت زوجته إيمان محمد، في تصريحات سابقة إن قوة أمنية داهمت منزلها، وألقت القبض على زوجها، وصادرت هاتفه الشخصي ولايتوب، قبل أن تصلحه لمكان غير معلوم، إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة.

ووجهت النيابة إلى الخطيب اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة، وقررت حبسه احتياطيا 15 يوماً على ذمة القضية 488 لسنة 2019، ولعشر مرات كان يُجدد له بشكل دوري كل 15 يوماً، ثم بات يحدد له كل 45 يوماً.

وجاءت واقعة القبض على الخطيب، على خلفية تقرير نشره في وكالة "أسوشيتد برس" عن مغادرة طلاب من جامعة إدنبره البريطانية، مصر، بعد إنهائهم فترة التبادل الجامعي الخاصة بهم مع الجامعة الأمريكية في القاهرة، في منتصف المدة، وذلك عقب تعرض طالبين للإيقاف من قبل أجهزة الأمن المصرية.

ويشار إلى أن الصحفى مصطفى الخطيب قد تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 134 من قانون الإجراءات الجنائية والمحددة بـ 24 شهراً.

ويقع 22 صحفياً خلف القضبان على ذمة قضايا سياسية، بين حبس احتياطي دون إحالة إلى المحاكمة أو حبس بقرارات من محاكم جنح وجنايات أمن الدولة الاستثنائية. وتباينت فترات حبس الصحفيين المحبوسين بين أشهر وسنوات.

وتحتل مصر المركز 170 في تصنيف مؤشر حرية الصحافة لعام 2024، الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" ويقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً

كانت نقابة الصحفيين قد تقدمت بطلبات لإخلاء سبيل 19 صحفياً محبوباً احتياطياً، والعفو عن 3 من الزملاء الصادر بحقهم أحكام هم الزملاء: أحمد الطنطاوى، ومحمد أكسجين، وعلياء نصر الدين.

وشملت الطلبات، التي تقدم بها خالد البلشي نقيب الصحفيين إلى كل من النائب العام، ومجلس أمناء الحوار الوطني، ولجنة العفو الرئاسي 19 زميلاً صحفياً، بينهم 7 من أعضاء النقابة، و12 زميلاً من غير النقابيين، وضمت قائمة الزملاء النقابيين كلاً من: كريم إبراهيم سيد أحمد، مصطفى أحمد عبد المحسن حسن الخطيب، حسين على أحمد كريم، أحمد محمد محمد على سبيع، بدر محمد بدر، محمود سعد كامل دياب، ياسر سيد أحمد أبو العلا.

كما ضمت قائمة الزملاء غير النقابيين: حمدى مختار على (حمدى الزعيم)، توفيق عبد الواحد إبراهيم غانم، محمد سعيد فهمى، محمد أبو المعاطى، دنيا سمير فتحى، مصطفى محمد سعد، عبد الله سمير محمد إبراهيم مبارك، مدحت رمضان على يرغوث، أحمد خالد محمد الطوخى، أحمد أبو زيد الطنوبى، وكريم أحمد محمد عمر كريم الشاعر.

من ناحية أخرى، تقدم النقيب بـ 3 طلبات للنيابة للسماح له، وعدد من أعضاء مجلس النقابة بزيارة الصحفيين المحبوسين فى سجون بدر 1، وبدر 3، والعاشر من رمضان، وشملت طلبات الزيارة كل الزملاء من أعضاء النقابة وهم: كريم إبراهيم، مصطفى الخطيب، حسين كريم، أحمد سبيع، بدر محمد بدر، محمود سعد دياب، ياسر أبو العلا، وأحمد الطنطاوى.

